الاجتماع غير الرسمي المشترك التاسع لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

27 أبريل/نيسان 2026

موجز رفيع المستوى

معلومات أساسية

1- عُقد الاجتماع غير الرسمي المشترك التاسع لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في 27 أبريل/نيسان 2026. واستغرق الاجتماع خمس ساعات، مما أتاح لأعضاء المجالس والإدارة العليا للمنظمات الثلاث فرصة المشاركة في حوار بنّاء بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وعُقد الاجتماع حضوريا وعبر الإنترنت، باستخدام منصة Zoom، وتم توفير الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية الست. وتماشيا مع ممارسة التناوب على رئاسة الاجتماع بين الوكالات، تولى **البرنامج** دور المضيف.

2- وتولت سعادة السيدة Carla Barroso Carneiro، رئيسة المجلس التنفيذي **للبرنامج**، رئاسة الاجتماع بشكل عام. وأدار السيد مينا رزق، الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، والسيد Alvaro Lario، رئيس المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) ورئيس الصندوق حلقتي نقاش. وشارك في حلقة النقاش الأولى، التي تناولت تجديد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في سياق مبادرة الأمم المتحدة 80 وتوسيع نطاقه، السيدة Beth Crawford، المديرة العامة المساعدة ومديرة مكتب الاستراتيجية والبرامج والميزانية في منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيدة Gérardine Mukeshimana، نائبة رئيس الصندوق؛ والسيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** والرئيس التنفيذي للعمليات؛ وسعادة السيد Andreas von Brandt، السفير والممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى منظمات الأمم المتحدة في روما.

3- وشارك في حلقة النقاش الثانية، التي تناولت التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في مجال الوجبات المدرسية، كل من السيد Máximo Torero، كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيدة Pieternel M. Boogaard، المديرة الإدارية لمكتب التنفيذ التقني في الصندوق؛ والسيدة رانيا دقش-كمارا، مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة الشراكات والابتكار في **البرنامج**؛ وسعادة السيد Fredrick Lusambili Matwang'a، السفير والممثل الدائم لجمهورية كينيا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وسعى الاجتماع إلى تحديد خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ لتعزيز الأثر المشترك للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري، وتقوية أوجه التآزر وتعزيز الاتساق مع عملية الإصلاح الجارية بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80، بالتزامن مع دعم التعاون الأكثر كفاءة وفعالية وتواؤما بين هذه الوكالات استجابة للاحتياجات العالمية المتزايدة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

الملاحظات الافتتاحية

4- افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي **للبرنامج** الاجتماع، حيث رحبت بالمشاركين وقدمت لمحة عامة عن الاجتماع. وبعد ذلك، أدلى رئيس المجلس التنفيذي للصندوق ورئيس الصندوق، والرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة ملاحظاتهما الافتتاحية. وتبع ذلك بيانات قدمها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الدكتور Qu Dongyu، والمديرة التنفيذية **للبرنامج**، السيدة سيندي ماكّين.

5- وأشار القادة في ملاحظاتهم إلى أن الاجتماع يُعقد في وقت يشهد فيه العالم قدرا كبيرا من عدم اليقين؛ حيث ترزح النظم الغذائية تحت ضغوط إضافية ويتعرض استقرار الاقتصاد الكلي وتماسك النسيج الاجتماعي للتهديد. وبات يُنظر بشكل متزايد إلى التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على أنه اختبار للإصلاحات بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80 لمعرفة ما إذا كانت المنظومة قادرة على العمل ككيان واحد. فعندما تُترجم ولايات هذه الوكالات المتباينة والمتكاملة في آن معا إلى عمل منسق، تتمكن المنظمات الثلاث من إنشاء سلسلة متصلة من الإجراءات والأثر، بدءا من الاستجابة لحالات الطوارئ وصولا إلى تعزيز القدرة على الصمود.

6- وعبّرت التغييرات العميقة في النظام المتعدد الأطراف عن توقعات المجتمع الدولي بأن يصبح هذا النظام قادرا على تقديم استجابات أكثر اتساقا وكفاءة للتحديات المتزايدة التعقيد. وفي حين أن كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لديها ولاية متميزة، فإنها تُشكل مجتمعة منظومة فريدة من الخبرات تشمل الاستجابة لحالات الطوارئ، والتحول الزراعي الطويل الأجل، والتنمية الريفية. ومع ذلك، فمن الضروري اختبار المجالات حيث أثبت التنسيق جدواه وتلك التي تحتاج إلى تحسين، من خلال بذل الجهود لمعالجة التداخلات وسد الثغرات ومعالجة أوجه القصور. وفي نهاية المطاف، يجرى تقييم نجاح التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري.

7- وأبرز *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2026* أن ما يقرب من 300 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي الكثير من البلدان، لم تعد الأزمات مجرد صدمات مؤقتة؛ بل أصبحت متكررة، وأكثر شدة، ويصعب بشكل متزايد عكس مسارها. وتتسم المشاكل بطابع هيكلي وتتطلب من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التكيف وزيادة مستوى التعاون في ما بينها وتعزيزه، ولا سيما على المستوى القطري. وثمة حاجة للبناء على التعاون القائم بين هذه الوكالات بما في ذلك التحليلات المشتركة والاستجابات المنسقة للوضع في مضيق هرمز.

8- ويشهد التعاون في ما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تطورا وتوسعا مستمرين، ونظرا لظروف التمويل العالمي والإصلاحات بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80، كثّفت هذه الوكالات جهودها لتحقيق التواؤم بين أدوارها بشكل أكثر فعالية وكفاءة واتساقا، مما من شأنه أن يحد من التجزؤ ويعزز التركيز على مواطن قوتها النسبية. فعلى سبيل المثال، اختار **البرنامج** في خطته الاستراتيجية للفترة 2026-2029 الانسحاب من الدعم المقدم في مجاليْ الثروة الحيوانية وإنتاج الأغذية، وهما مجالان يتمتع فيهما الشركاء بقيمة مضافة أعلى وخبرة أكبر.

البند 1 من جدول الأعمال – الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في عملية الإصلاح بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80: تجديد التعاون وتوسيع نطاقه

9- سأل الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة السيدة Crawford، والسيدة Mukeshimana، والسيد Skau، عن مساهمات وكالاتهم في عملية الإصلاح بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80، ووضع "مخطط" الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بعنوان *تجديد وتوسيع نطاق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في السياقات الهشة: تعزيز وتحديد المسارات لزيادة التعاون من أجل تحقيق الأثر*، فضلا عن أبرز الدروس المستفادة من وجهة نظرهم. وسلّط المتحدثون الضوء على ضرورة التركيز على التنفيذ وتحقيق الأثر على المستوى القطري؛ والتكامل والاتساق؛ والإجراءات المتكاملة على نطاق محور العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والأدلة وتبادل البيانات والمساءلة عن النتائج. ويتعين النظر إلى الكفاءة كوسيلة

لتعزيز التنفيذ، لا كغاية في حد ذاتها. ومن المهم ضمان إضفاء الطابع المحلي في ما يتعلق بالتنفيذ والقرب الجغرافي من العمليات، وتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص. ووُصف الإصلاح بأنه حالة ذهنية أكثر منه مجرد عملية، ويتعين على الوكالات التحلي بالشجاعة من أجل مناصرة هذا النهج الجديد. وقد حان الوقت لإجراء هذه الإصلاحات في ظل تزايد الاحتياجات وتناقص الموارد، بيد أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تمتلك مجتمعة، مجموعة أدوات فريدة تُمكنها من القضاء على الجوع. كما أن التعاون مع الشركاء خارج نطاق هذه الوكالات يُعد أمرا ضروريا أيضا.

10- وطُلب من السفير von Brandt تقديم أمثلة ملموسة عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء المساعدة في ضمان بقاء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المسار الصحيح وتنفيذ الإصلاحات بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80. وأشار، في معرض تذكيره بأن ألمانيا والهند تشتركان في رئاسة مجموعة أصدقاء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، التي أعدت ورقة غير رسمية بعنوان *التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من أجل تحقيق أثر في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80*، إلى أنه بإمكان الدول الأعضاء استخدام صلاحيات صنع القرار التي تتمتع بها هيئاتها الرئاسية لتعزيز التعاون وجعل تبادل المعلومات إلزاميا. وجرى حث هذه الوكالات على استكشاف إمكانية تقديم مقترحات مشتركة إلى الجهات المانحة، كما تم حث الجهات المانحة على تقديم تمويل مرن أو أساسي، وتمويل مجمع عند الاقتضاء، وتنسيق التمويل الموجه إلى الأفرقة القطرية. كما ثمة فرص لتحسين تحديد تقسيم مجالات العمل بين هذه الوكالات؛ وقد يكون من المفيد في هذا الصدد إجراء تحليل للثغرات في قدرات الوكالات المعنية. كما اقترح السفير تنظيم اجتماع غير رسمي مشترك ثان للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في وقت لاحق من العام.

11- وخلال المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع، تبادلت الدول الأعضاء وجهات النظر، حيث جرى التأكيد على ضرورة الإصلاح، بالنظر إلى الطابع الممتد للأزمات الغذائية الحالية وندرة الموارد. ومن الأهمية بمكان الحد من التجزؤ والعمل على أساس الميزة النسبية لكل وكالة، مع الإقرار بالحاجة أيضا إلى التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت الدول الأعضاء عن شكرها لمجموعة الأصدقاء على العمل الذي اضطلعت به، ورحبت بمخطط الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، الذي وُصف بأنه نقطة انطلاق جيدة. ورأى عدد من المتحدثين أن الوثيقة تحتاج إلى المزيد من التفاصيل وأن تفعيلها يتطلب تعديلات بما يعبر عن حجم الطموح المنشود.

12- وسلطت الدول الأعضاء الضوء على ما يلي:

- ضرورة الانتقال من التعاون الحالي القائم على ترتيبات مخصصة إلى تعاون مؤسسي الطابع بشكل أكبر بقيادة القيادات العليا في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وليتحقق العمل بين هذه الوكالات على نطاق واسع، لا يمكن أن يعتمد التعاون حصرا على بضعة أفراد ملتزمين في بلدان معينة؛ بل يتطلب التزاما راسخا من جانب القيادات، بما في ذلك على أعلى المستويات، إلى جانب إرساء حوافز نظمية؛
- ضرورة أن ينطوي التعاون على اتخاذ خيارات واضحة، وألا يقتصر على التنسيق فحسب؛ وثمة دعوات قوية لتحديد صريح للأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك ما يتعلق بمن سيتولى القيادة، ومن سيقدم الدعم، ومن سيتنحى جانبا؛
- ضرورة أن تكون الهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مستعدة لتقديم التوجيهات بشأن الخيارات الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات عند الحاجة، من أجل زيادة الأثر الجماعي إلى أقصى حد؛
- يتعين على الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مواصلة التحلي بالشفافية في تعاملها مع الدول الأعضاء، بما يشمل كيفية تحديد الأولويات، واستخدام الموارد، وقياس النتائج؛
- ضرورة أن يشمل التعاون إجراء التحليلات المشتركة، والتخطيط المشترك، وعند الاقتضاء، البرمجة المشتركة، وأن يتم تكميل ذلك بتعزيز تبادل البيانات وقابلية النظم للتشغيل البيني، فضلا عن توسيع نطاق استخدام الخدمات المشتركة (المكاتب، وسلاسل الإمداد، والمشتريات)؛

- وطُلب توخي مزيد من الشفافية في ما يتعلق بمبادرات التعاون القائمة بالفعل، والأثر الذي تحدثه في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما في ذلك، إمكانية إتاحة تحديثات رقمية بشأن التخطيط والتنفيذ المشتركين؛
- وطُلب تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن ما تقوم به الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للقضاء على التنافس على الموارد أو الحد منه على المستوى الوطني، في الوقت الذي تقوم فيه الجهات المانحة بتكثيف جهودها لتنسيق تخصيص الأموال على نحو متناسب وحسن التوقيت؛
- واقتُرح عقد اجتماع غير رسمي ثانٍ لتمكين الدول الأعضاء من مواكبة التقدم المحرز والحفاظ على الزخم القائم؛
- واقتُرح توسيع نطاق البلدان التجريبية ليتجاوز العدد المشار إليه في المخطط، مع الإشارة إلى أن قلة عدد هذه البلدان قد يقوّض جدوى هذه المبادرة؛
- ضرورة أن يتم تفعيل المخطط على نحو سريع وطموح، بما يشمل تفاصيل بشأن أدوار ومسؤوليات كل وكالة؛ وخطة محددة لتحقيق أوجه الكفاءة والقضاء على الازدواجية؛ وتحديد حجم الوفورات المحتملة في التكاليف والأثر المرتقب؛ ومن ثم، تحقيق نتائج ملموسة في الوقت المناسب؛
- ضرورة أن يقترن تفعيل الخطة بإطار أقوى للرصد المشترك، مع وضع مؤشرات SMART لقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت؛
- ضرورة مواءمة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع عملية الإصلاح بموجب مبادرة الأمم المتحدة 80 الأوسع نطاقا، وترسيخه في الآليات القائمة للأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك التحليل القطري المشترك، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛
- ضرورة توفير مزيد من المعلومات حول دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بضمان التعاون على المستوى القطري، وتكوين فهم أفضل بشأنه؛
- ضرورة دعم عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة من خلال اتساق البيانات والتحليلات؛
- ضرورة التركيز بشكل أكبر على إضفاء الطابع المحلي وتعزيز دور الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، ومواءمة التدخلات مع الأولويات الوطنية المدفوعة بالطلب؛
- ضرورة زيادة الدعم والاستثمار الموجهين لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل بناء القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي؛
- ضرورة تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- ضرورة بذل الجهود اللازمة لإبراز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في الاستجابة للأزمات الحالية، مثل اضطرابات سلاسل الإمداد، بما يشمل إمدادات الأسمدة، في منطقة الشرق الأوسط.

13- وأعرب المشاركون في حلقة النقاش عن شكرهم إلى الدول الأعضاء على تعليقاتها وردوا على النقاط التي أُثيرت. وستتمثل الخطوة التالية للمخطط في اختيار البلدان التجريبية وتوضيح دور كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بالاستناد إلى ولاياتها المتميزة والمتكاملة في آن معا، بما يستجيب للسياقات القطرية المحددة، ويتيح اتباع نهج أكثر انتظاما إزاء التحليل والتخطيط والتنفيذ بشكل مشترك، تماشيا مع العمليات الأوسع نطاقا لمنظومة الأمم المتحدة؛ على أن يتم تقديم مزيد من التفاصيل في الوقت المناسب. وركز المخطط على السياقات الهشة إذ أنها تمثل السياقات الأكثر ملاءمة لمواءمة ولايات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتحقيق الأثر الجماعي. وجرى التذكير بالخلفية التاريخية لإنشاء كل وكالة من هذه الوكالات، على النحو الذي أقرته الدول الأعضاء، وبولاياتها المتميزة المستمرة، كما استُذكر أيضا الدور الريادي الذي يضطلع به الصندوق في مجالي التمويل والاستثمار. وهناك الكثير من الأمثلة الممتازة على التعاون القائم بالفعل على المستوى الميداني. ومع ذلك، غالبا ما يعزى النجاح إلى الأفراد المعنيين، مما يبرز حاجة هذه الوكالات إلى المضي قدما نحو إضفاء الطابع المؤسسي

على هذا التعاون. وأفاد السفير von Brandt، بأن مجموعة الأصدقاء ستحيط علما في مداولاتها المقبلة بالنقاط المتعلقة بأولويات الحكومات الوطنية المدفوعة بالطلب وإضفاء الطابع المحلي، فضلا عن الدعوات إلى زيادة التركيز على الرصد والتقييم.

البند 2 من جدول الأعمال – التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في مجال الوجبات المدرسية

14- أشار رئيس المجلس التنفيذي للصندوق ورئيس الصندوق، في معرض مقدمته، إلى أن الوجبات المدرسية، التي تقع عند نقطة التقاء عدد من القطاعات، مثل التعليم والتغذية والحماية الاجتماعية وتحول النظم الغذائية، أصبحت تعتبر بشكل متزايد جزءا لا يتجزأ من السياسات والأطر والاستراتيجيات الوطنية، لا كمجرد تدخلات قائمة بذاتها.

15- واستعرض المشاركون في حلقة النقاش مساهمات وكالاتهم في تحقيق حصائل متكاملة وفعّالة من حيث التكلفة ومستدامة على المستوى القطري من خلال برامج الوجبات المدرسية. فقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة إطارا للعمل مع الحكومات من أجل تحسين الأنماط الغذائية للأطفال، ودعم حصائل التعليم، وتعزيز الاقتصادات المحلية، بما في ذلك عن طريق ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج الوجبات المدرسية، كما أصدرت توجيهات لدعم البلدان في تصميم معايير شاملة للوجبات المدرسية جرى تكييفها لتتلاءم مع الواقع المحلي. كما تدعم منظمة الأغذية والزراعة وضع السياسات والتشريعات وتبادل المعرفة. ويستند نهج الصندوق إلى أربعة أبعاد، حيث ينصب التركيز على توافر الأغذية المغذية وإمكانية الحصول عليها والتوعية بها، فضلا عن القدرة على تحمل تكلفتها. ويركز الصندوق في المقام الأول على جانب الإمداد في الوجبات المدرسية، مما من شأنه تعزيز منظمات المزارعين ونظمهم، وهو ما يؤدي أيضا إلى تنمية رأس المال البشري وتحقيق التحول الريفي. في حين يقدم **البرنامج** الدعم لوضع أطر السياسات والأطر التنظيمية؛ وتحسين القدرات المالية والمؤسسية؛ وتصميم البرامج وتنفيذها؛ وتوفير التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية؛ وتعزيز نظم الأغذية المحلية. ويستضيف **البرنامج** تحالف الوجبات المدرسية، الذي تشارك في رئاسته البرازيل وفرنسا وفنلندا، حيث يتولى **البرنامج** دور أمانة التحالف.

16- وردّا على سؤال بشأن المجالات التي يمكن أن تقدم فيها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دعما أكثر فعالية للاستدامة الطويلة الأجل لبرامج الوجبات المدرسية الوطنية، أفاد السفير Matwang'a بأن الحكومات بحاجة إلى الدعم في وضع السياسات الوطنية وضمان الملكية المؤسسية؛ وإدماج دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في النظم الوطنية؛ وإتاحة التمويل المبتكر والقابل للتنبؤ، وإقناع وزارات المالية بالعائد على الاستثمار في هذه البرامج؛ وتعزيز أطر الرصد والبيانات والمساءلة؛ والانتقال من المشاريع التجريبية إلى برامج وطنية مستدامة.

17- وأكدت الدول الأعضاء مجددا أهمية برامج الوجبات المدرسية، ليس فقط من حيث توفير الأغذية المغذية للتلاميذ، بل أيضا من حيث المساهمة في الحماية الاجتماعية، وتنمية رأس المال البشري، وتمكين النساء والشباب، وتعزيز النظم الغذائية، وتقوية الأسواق المحلية، وضمان التنمية الريفية. وأُقر بأن وضع برنامج وطني قوي للوجبات المدرسية يستغرق وقتا. وبالتالي، فمن الضروري اعتماد نهج طويل الأجل إزاء العمل مع الحكومات الوطنية، ووضع جداول زمنية واقعية، وتصميم استراتيجيات خروج محتملة. ويتعين أن تصبح برامج التغذية المدرسية ذات ملكية وطنية على أساس دائم، وقادرة على الصمود في وجه الدورات المالية، وحالات الطوارئ، والصدمات المستقبلية.

18- ودعت الدول الأعضاء إلى ما يلي:

- توسيع نطاق برامج الوجبات المدرسية، مع التركيز حيثما أمكن على توفير التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وإشراك سلسلة القيمة بأكملها، بمن في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون، ودعمهم، ولا سيما في الوصول إلى الأسواق والتخزين؛
- تعزيز معايير التغذية وتنويع الوجبات بحيث تراعي الوجبات المدرسية صحة الطفل؛

- ضرورة اقتران توفير الوجبات المدرسية بالتدابير التثقيفية بشأن التغذية، بما يشمل المعلمين، وكذلك بالتدخلات الرامية إلى ضمان توافر بنية تحتية ملائمة في المدارس؛
- تعزيز نهج شامل على مستوى الحكومة بأسرها إزاء التغذية المدرسية والصلة بين التغذية المدرسية والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، بما في ذلك التعاون مع مبادرة الأمم المتحدة للمياه؛
- زيادة الرصد، وتحسين استخدام البيانات لتعزيز الاستدامة، والنظر في المقاييس الأخرى لقياس نجاح البرامج، مثل عدد الأيام التي يتم فيها تقديم الوجبات المدرسية في السنة؛
- المشاركة القوية لقيادة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في تعزيز الوجبات المدرسية خلال الاتصالات مع القيادات السياسية الوطنية؛
- إيلاء الاهتمام بتوسيع نطاق نظم الوجبات المدرسية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تخطيطا طويل الأجل، وتسلسلا أوضح، وتكامل الأدوار على نطاق الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛
- تحديد موضع التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية على أنها النهج الافتراضي، باعتبارها استثمارا استراتيجيا، وليس مجرد برنامج اجتماعي؛
- التركيز على إرساء الملكية الوطنية وتحقيق الاستدامة من خلال الإدماج في الميزانية، ومشاركة المجتمعات المحلية، وبناء قدرات الحكومات والمؤسسات المحلية؛
- التعاون بشكل أوثق مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل توسيع الحيز المالي، وتحسين الوصول إلى التمويل بشروط ميسرة، وضمان التمويل المستدام والقابل للتنبؤ؛
- استفادة جميع المدارس في منطقة معينة من الوجبات المدرسية، لتجنب المنافسة والاختلالات في معدلات الالتحاق التي قد تنجم عن تحفيز الأطفال على الانتقال من المدارس غير المدعومة إلى المدارس المدعومة؛
- التعاون مع جميع الشركاء المعنيين، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- الاستفادة من الفرص التي يتيحها اليوم الأفريقي للتغذية المدرسية.

19- وردا على التعليقات التي أُبديت، شدّد المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة جمع أفضل الممارسات المتعلقة بسلامة الأغذية ومعاييرها، والابتكار في مجال التمويل، وتحسين المقاييس. واتفقوا على الأهمية البالغة للدعم الرفيع المستوى داخل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، شأنه شأن استخلاص الدروس من البرامج القائمة للاسترشاد بها في الأنشطة والتدخلات المستقبلية. ويضطلع القطاع الخاص بدور حاسم، ومن الضروري ضمان أن تكون الوجبات المدرسية مُنتَجة محليا قدر الإمكان. كما وافق السفير Matwang'a على أن إضفاء الطابع المؤسسي على برامج التغذية المدرسية يستغرق وقتا وأعرب عن اهتمامه باستعراض مقاييس النجاح.

الخطوات التالية والملاحظات الختامية

20- وفي ختام الاجتماع غير الرسمي، أعربت رئيسة المجلس التنفيذي **للبرنامج** عن شكرها للمشاركين على مساهماتهم، مشيرة إلى أنها قد أحاطت علما بجميع المقترحات التي تم تقديمها، بما في ذلك رغبة الدول الأعضاء في عقد اجتماع آخر مماثل في عام 2026.